تشكيل لجنة وطنية للمسابقة

البحرين تستضيف مسابقة المهارات المهنية الخليجية الثالثة

تقام خلال شهر مارس من العام القادم

تستضيف مملكة البحرين خلال شهر مارس من العام القادم مسابقة المهارات المهنية الخليجية الثالثة، وذلك بعد أن أعلنت هيئة المسابقة لدول مجلس التعاون الخليجي استلام مملكة البحرين رئاسة الدورة الحالية للهيئة.

جاء ذلك في الاجتماع السابع عشر لأعضاء الهيئة الخليجية والذي ضم ممثلين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الهيئة العامة بدولة الكويت الشقيقة، حيث استلم حسن صالح صليبيخ الوكيل المساعد للموارد البشرية بوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين مهام رئاسة الهيئة الخليجية لمسابقة المهارات المهنية لدول التعاون ورئاسة اللجنة الوطنية، وبعضوية الأستاذ محمد الفارابي الاختصاصي بإدارة التعليم الفني والمهني.

وقد صدر قرار من مجلس الوزراء رقم (2149-2) ينص على تكليف وزارة التربية والتعليم بتشكيل لجنة وطنية لمسابقة المهارات المهنية، تتكون من (15) عضوا ممثلين للقطاعين الخاص والعام في المجالات الصناعية الكبرى والقطاعات التعليمية العامة والخاصة، على أن يكون دور اللجنة وضع الإستراتيجيات العامة للمسابقة، وتشكيل لجنة تنفيذية لتنظيم المسابقات الوطنية والخارجية.

وبناءً عليه ستنظم المسابقة على مستوى كل القطاعات الصناعية والتعليمية الكبرى بالمملكة، وستدعى الشركات المتوسطة والكبيرة للمشاركة في المسابقة التي ستقام بين شهري أكتوبر ونوفمبر بمعهد البحرين للتدريب، كما تعمل اللجنة التنظيمية حالياً لاستيفاء المهارات المهنية للانضمام لمنظمة المهارات العالمية التي تضم في عضويتها (63) دولة منها (3) دول خليجية، وتنظم مسابقات دورية كل (3) سنوات في (120) مهارة على مستوى دول العالم، علماً بأن الدول الصناعية الكبرى تهتم بالمشاركة بهذه المسابقات وترصد لها ميزانيات كبيرة لأهميتها.

وبهذه المناسبة أشار الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم إلى أن مملكة البحرين تسعى بخطوات متسارعة لتنفيذ هذه المسابقة المهمة لمملكة البحرين ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كونها تعنى بقطاع مهم من قطاعات التنمية البشرية المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب المهني، معرباً عن تطلعه إلى استيعاب المهارات الدولية في هذه المسابقة، نظراً لاحتوائها على الخبرات المتراكمة التي تواكب آخر المستجدات فيما يتعلق بالمعايير المهنية، والتي تنعكس إيجاباً على المناهج التدريبية، مشدداً على ضرورة مشاركة القطاعات المختلفة في المسابقة من مؤسسات تدريبية وجامعات وشركات معنية بالتعليم المهني والفني، والاستفادة القصوى من التجارب السابقة للدورة الأولى التي أقيمت بدولة الإمارات العربية المتحدة والدورة الثانية التي أقيمت بسلطنة عمان، وذلك لتحسين أداء التعليم والتدريب المهني لدى القطاعات المختلفة بالمجتمع.

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين تتطلع إلى إنشاء مركز للمهارات المهنية البحرينية يسهم في رفع المعايير المهنية ويربط الهيئة الوطنية الخليجية بمنظمة المهارات المهنية العالمية من خلال الانضمام إلى عضويتها في المستقبل القريب، للارتباط بسوق العمل وبالشركات التي تغذي هذا السوق بما يحتاج إليه من مهارات وخبرات.

الدكتورة فاطمة الحمياني:

الغزو التكنولوجي خلق فجوة في مفهوم الثقافة التقليدية

قالت الباحثة الدكتورة فاطمة الحمياني أستاذة اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية المعلمين بجامعة البحرين بأن الغزو التكنولوجي المتسارع خلق فجوة كبيرة في مفهوم الثقافة التقليدية، وخلق نوعاً جديداً من الأمية وهي الأمية التكنولوجية أو الالكترونية، وهي تعكس الوضع الأمي الثقافي والفكري والعلمي العربي المنتشر بين العرب، حيث إن مفهوم الثقافة اختلف في أيامنا هذه عن السابق خاصة في عصر انتشار المعلومات والتطور التكنولوجي والانترنت.

وأشارت الباحثة الحمياني خلال المحاضرة التي نظمها مركز عبدالرحمن كانو الثقافي ضمن الموسم الثقافي الحالي بعنوان «الثقافة وإشكالية النهضة في العالم المعاصر» أن الثقافة والانفتاح الذي صاحب عصر النهضة، عمل على جذب العديد من الشعوب والأمم إلى التمسك بتراثها وعاداتها وتقاليدها والبيئة الاجتماعية المعاشة والتركيز عليها، في وقت الذي بدأ فيه العالم المعاصر بالانفتاح على حضارات ومعارف أخرى، وبالعكس تمسكت الشعوب المستعمرة بتاريخها مما جعلها تتخلف عن العام الجديد، مما يؤكد أن الثقافة هي نتاج البيئة التي عاشت فيها الشعوب وليست إنتاج فكري أو فني قام به الإنسان، بما يعني أن الثقافة لا ينتجها أو يبدعها المثقفون، بل هي عبارة عن عادات وتقاليد يتوارثها

د. فاطمة الحمياني

الأجيال، مما يلغي دور المثقف، وبالتالي يعطل دور الثقافة والمعرفة

وتطرقت أستاذة اللغة العربية والدراسات الإسلامية خلال المحاضرة إلى مفهوم الثقافة من الناحية اللغوية والاصطلاحية وتعريفاتها المختلفة، حيث انه لازال هناك خلاف لوضع تعريف دقيق ومحدد للثقافة، موضحة بأن مفهوم الثقافة الحديث قد ظهور مع بداية النهضة الأوروبية، وتناولت تساؤلات واقع الثقافة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، كما قدمت تحليلاً حول الواقع الثقافي في العالم العربي ودرجة تأثرها بالخلفيات المعرفية والايدولوجية الغربية من خلال الحقبة الاستعمارية وتغييرها لهوية المجتمعات المستعمرة وثقافتها ولغتها ووعيها.

وأضافت الدكتورة الحمياني إلى أن الثقافة تتكون من مدى تأثير السلوك الاجتماعي والأخلاقي والفلكلوري والموروث الحضاري للأمم والشعوب في صقل معنى الثقافة، حيث أن الثقافة تميز الشعوب والأمم وهي دائماً ما تتواءم مع المذاهب القومية والاشتراكية والليبرالية والإسلامية أو الفلسفية لدى الغرب، ولدى العرب فإنها تشكل الموروثات الحضارية والعادات والتقاليد التي تم اكتسابها على مدى الزمن من البيئة وأسلوب وطريقة الحياة.

وأوضحت الحمياني أن الأدباء والمفكرين والفلاسفة لم يستطيعوا على مدى عقود من الزمن تحديد مفهوم واضح وصريح للثقافة، فخرج عدد من المفكرين بعدد من الآراء حول تعريف الثقافة، وهل هي موروث أو إبداع، موروث نتيجة البيئة الحياتية والاجتماعية التي مرت بها الشعوب، أم إبداع والذي نتج من المعرفة والعقائد والفنون وجميع القدرات التي يقوم بها الإنسان.

وفي ختام المحاضرة فُتح المجال أمام الحضور لطرح الأسئلة على الباحثة ومناقشتها في أطروحتها التي عرضتها في المحاضرة، والمتعلقة بالثقافة وإشكالية النهضة في العالم العربي.

حمود بن عبدالله بن حمد آل خليفة*

بين سلمان بن عبدالعزيز وسلمان بن حمد

للمملكة العربية السعودية الشقيقة دور محوري وفعال على الساحة الخليجية والمستويين العربي والدولي وهي من الأرقام الصعبة في المعادلة الإقليمية والدولية.

ولعل مبادرة خادم الحرمين الشريفين إلى الدعوة لعقد مؤتمر قمة استثنائي للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مكة المكرمة أواخر الشهر الكريم تندرج في إطار الدور الأساسي الذي تنهض به المملكة العربية السعودية الشقيقة لنصرة الإسلام والمسلمين وخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية ولم الشمل وتوحيد الصف والكلمة في هذه المرحلة الدقيقة. والموقف السعودي الواضح من دعم قضية الشعب السوري الشقيق خير الأمثلة على هذا التوجه.

أما العلاقات السعودية بمملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودعمها ومؤازرتها فتأتي نموذجا يحتذى به للمصداقية والإخاء والمساندة. وما تقدمه المملكة العربية السعودية لشقيقتها البحرين من دعم ومؤازرة يحظى بكل التقدير والثناء على مستوى القيادة والشعب كليهما، خاصة فيما يتعلق بأمن الخليج ودول مجلس التعاون واستقرارها الذي هو كل لايتجزأ ومسؤولية مشتركة للجميع.

ومن هنا، فإن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد ونائب القائد الأعلى في مملكة البحرين، إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة قبل أيام قليلة، ومباحثاته مع أخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، تكتسب أهمية خاصة، نظرا لما يربط البلدين الشقيقين من علاقات تاريخية وأخوية عميقة وما بينهما من أواصر متينة على مستوى القيادتين والحكومتين والشعبين الشقيقين، وقد أبدى صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة حرصه على هذه الزيارة في شهر رمضان المبارك لتهنئة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز (حفظه الله) بالشهر الكريم، وهي مناسبة سانحة لتبادل الرأي والمشورة لما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما، ودول مجلس التعاون وشعوبها والقضايا العربية والإسلامية بعامة.

إن هذه الزيارة لتعكس بوضوح ما بين البلدين والقيادتين الحكيمتين والشعبين من علاقات وصلات متينة وراسخة كما أن ما بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى من إخاء وتقدير، وما بين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان رئيس الوزراء الموقر وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ولي العهد ونائب القائد الأعلى، من ود واحترام متبادلين يجعل هذه العلاقات مرنة ومتميزة ويفسح المجال امام تواصل غير محدود لتبادل الرأي والخبرة والمشورة بينهم.. علاوة على الروابط الأسرية الوثيقة والحميمة بين العائلتين والبلدين.

وأرى أن العلاقات والروابط الأخوية ومسارها التاريخي المتصل هو ما يحكم اللقاءات العميقة الأثر التي تعقد باستمرار بين قيادات البلدين ومسؤوليهما لخدمة المواطنين جميعا فيهما.

لقد تشرفت بحضور فعاليات الزيارة والمقابلة بين صاحبي السمو الملكي فرأيت أن ما يجمعهما من مودة وصلات أسرية هو ما يجعل الحديث يدور بين أعضاء الأسرة الواحدة وداخل البيت الواحد، كما عبر عن ذلك سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز (حفظه الله)، وذلك بعيدا عن الرسميات والمراسم.

ومن هنا فإن دول مجلس التعاون وشعوبها تتطلع إلى مزيد من التقارب فيما بينها تحقيقا لما نصبو إليه من اتحاد خليجي يكفل لمنطقتنا الاستقرار والنماء والازدهار ويحمي ما تحقق للشعوب والدول من مكتسبات ومنجزات.

إن مثل هذا التوجه سيكون حصيلة جملة من العوامل المؤثرة. وأولها هو حكمة القيادات السياسية وبعد نظرها. وثانيها هو التفاف الشعوب حول القيادات ورسوخ العلاقات الثنائية ووضوح أسسها ومنطلقاتها. كما يأتي في المقام التالي ظروف المنطقة والحفاظ على المشروعات الإصلاحية والنهضوية الكبرى فيها.. وهذا كله يزيدنا إيمانا بالمستقبل المشرق وثقة بقادتنا، وبمؤسساتنا وبقدرة الشعب الكريم على تجاوز الصعاب وتخطي المشكلات والتغلب على كل ما يعترض المسيرة الواحدة من تحديات وصولا إلى أهدافنا الكبرى النبيلة.. والله هو الموفق والمعين دائما.

* سفير مملكة البحرين
لدى المملكة العربية السعودية

من خلال مشروعات تخرجهم في جامعة البحرين

طلبة العمارة والتصميم يبدعون حلولا هندسية لمشكلات المجتمع

عرض طلبة برنامجي الهندسة المعمارية والتصميم الداخلي في جامعة البحرين مشروعات تخرجهم للفصل الثاني من العام الجامعي 2012/2011 مؤخراً مفصحين عن حس هندسي إبداعي مميز بحسب المحكمين.

وبحث الطلبة في المشروعات قضايا ومشكلات تهم المجتمع، مثل: حفظ التراث، وتنمية المخزون السمكي، وإدماج الصم والبكم في المجتمع، وقضايا كثيرة أخرى.

وقال أحد محكمي المشروعات المهندس المعماري أحمد الجودر عن مستوى المشروعات أنها «طيبة في معظمها، فقد بذل الطلبة مجهوداً ملحوظاً في تحليلهم للموقع، ولعناصر البرنامج الذي يحتويه المشروع، كما أنهم بحثوا حالات شبيه بموضوع الدراسة واستفادوا منها».

وأكد الجودر الذي قضى 35 عاماً في مجال الهندسة المعمارية أن «المشروعات لم تكن خلواً من الخيال الذي يعد عنصراً مهماً في العمل الإبداعي». وشدد على أن «المفاضلة بين هذه المشروعات سيكون أمراً صعباً». وأبدعت الطالبة في برنامج العمارة عائشة العنزي في تصميم متحف ومركز ثقافي وترفيهي يحكي قصة عائلة آل خليفة منذ انتقالهم من شبه الجزيرة العربية وصولاً إلى البحرين، مبرزة إسهامات عائلة آل خليفة في تطور البحرين وبناء نهضتها الحديثة.

وقالت العنزي عن مشروعها: «إن التصميم يوري القصة من خلال تجسيد الخط الزمني»، مشيرة إلى أنها أرادت أن «تجذب الناس إلى المتاحف والتراث بصورة مشوقة ومبتكرة، وخصوصاً أن الإحصاءات تدل على أن 7٪ من البحرينيين فقط يذهبون إلى المتاحف».

واختارت الطالبة موقع الجسر القريب من المنامة والمحرق؛ المدينتين العريقتين اللتين شهدتا وعاصرتا تلك النهضة، موضحة أن البحر والشمس يرمزان للنمو والتطور التاريخي. واستفادت العنزي من والوثائق التاريخية التي أعادت اكتشافها من خلال المتحف وسلطت عليها الأضواء باعتبارها علامات بارزة في تاريخ المملكة الحديث. أما الطالب في برنامج العمارة عابد عباس فمشروعه عبارة عن مركز لتكاثر الأسماك على الشاطئ يعمل من خلاله على إعادة إحياء البيئة البحرية في البحرين ويسهم في معالجة مشكلة آثار الدفان. وأفاد أن المركز يضم قاعة محاضرات لتوعية الزوار بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية، وولتعريفهم بأنواع الأسماك والأحياء البحرين الأخرى.

وصممت الطالبة في برنامج بكالوريوس التصميم الداخلي زينب الموسوي مركزاً للصم والبكم، ضم عدة أقسام: قسم عملي للورش، وقسم تعليمي وقسم ترفيهي. وقالت: «إن المركز يساعدهم على الشعور بذواتهم من جهة، ويسعى إلى إدماجهم في المجتمع من جهة أخرى».

الأشغال تتلقى 329 طلباً لإنشاء مرتفعات

كاظم علي عبداللطيف

كشف المهندس كاظم علي عبداللطيف مدير ادارة تخطيط وتصميم الطرق بأن وزارة الأشغال قد تسلمت خلال النصف الاول من العام الجاري 329 طلباً لإنشاء المرتفعات في مختلف المحافظات الخمس.

وأشار المهندس كاظم بأن الوزارة قد أنجزت 128 طلباً لتنفيذ المرتفعات فيما بلغ عدد الطلبات قيد التنفيذ حوالي 130 طلباً أما عن بقية الطلبات فإنها لم تجتز معايير القبول.

وقال: «تسلمت إدارة تخطيط وتصميم الطرق العديد من الطلبات الخاصة بإنشاء مرتفعات تخفيف السرعة عن طريق المجالس البلدية وكان النصيب الأكبر منها لبلدية المنطقة الشمالية والتي بلغ عدد الطلبات فيها حوالي 161 طلباً وتليها بلدية المنطقة الوسطى حيث بلغ عدد الطلبات 73 طلباً ومن ثم بلدية منطقة المحرق بـ 35 طلباً ثم بلدية المنطقة الجنوبية بـ 30 طلباً وبلدية العاصمة بـ 30 طلباً وتقوم اللجنة المتكونة من وزارة الأشغال والمجلس البلدي والإدارة العامة للمرور بدراسة طلبات المرتفعات».

وأضاف، «وضعت لجنة المرتفعات معاييراً خاصة لقبول تنفيذ المرتفعات وهي تحديد سبب الطلب كالحد من السرعة أو الحد من تكرار الحوادث المرورية التي يشهدها الموقع.. وغيرها، وأن يكون عضو المجلس البلدي على علم وإطلاع على موقع الطلب قبل قيام لجنة المرتفعات بزيارة الموقع، والتأكد من استيفاء الطلب لاشتراطات مثل وجود مرافق عامة كالمساجد والمدارس ورياض الأطفال والمآتم والحدائق العامة أو وجود منحنيات مفاجئة أو خطيرة بحيث لا تكشف الرؤية على الطريق ومن الممكن أن تكون سبباً في وقوع الحوداث، ووجود تقاطعات خطيرة أو حواجز طبيعية أو زوايا مبان تعيق الرؤية، بالاضافة الى وجود مخاطر وقوع الحوادث المرورية بناءً على الدراسات المرورية».

الجدير بالذكر بأن المجالس البلدية في مختلف محافظات المملكة قد تقدمت بالكثير من طلبات إنشاء مرتفعات لتخفيف السرعة خلال العام الماضي 2011، حيث بلغت تلك الطلبات 430 طلباً مقارنة بـ 541 طلباً في عام 2010 و393 طلباً في عام 2009 وتمثلت طلبات إنشاء مرتفعات لتخفيف السرعة لعام 2011 كالتالي: المجلس البلدي للوسطى (101 طلب)، المجلس البلدي للمحرق (75 طلباً)، المجلس البلدي للعاصمة (52 طلباً)، المجلس البلدي للشمالية (171 طلباً)، المجلس البلدي للجنوبية (31 طلباً).